مقومات الصعود الهندي في النظام الدولي والتحديات التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين*

Elements of the Rise of India in the International System and the challenges it faces In the Twenty-First Century

فاطمة حسن جاسم
Fatima Hassan Jassim
Fatima1005010@gmail.com

ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي**
Prof. Dr. Layla Ashour Hajim lkhazragy
laylaalkhazragy@gmail.com

الملخص :

تعد جمهورية الهند من البلدان الناهضة والتي حققت في العقدين الماضيين معدلات نمو كبيرة مما جعل منها دولة اخذت تزاحم مع الدول المتقدمة في صدارة العالم الاقتصادية، إن الهند؛ هي دولة ذات مكانة متميزة في النظام السياسي الدولي، لما تتمتع به من مقومات وعوامل قوة سواء المادية منها أو المعنوية، التي ساهمت في تطورها وإيصالها إلى ما هي عليه اليوم من قوة، فهي من الناحية الجغرافية ذات مساحة جغرافية شاسعة فضلاً عن تنامي مظاهر قدرتها الاقتصادية بشكل واضح وجلي وتقدمها الملحوظ في هرمية الاقتصاد العالمي فهي في طور الوصول إلى الصدارة العالمية، كما أنها تعمل على تطوير مؤسسة عسكرية فعالة تكون أكثر نوعية وتطور، بما يؤمن مصالحها سواء الإقليمية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الهند، القوى الصاعدة، النظام الدولي، القوة، التنافس الدولي.

Abstract

The Republic of India is one of the emerging countries, which in the past two decades has achieved significant growth rates, making it a country that has competed with the developed countries at the forefront of the economic world. India; It is a country with a distinguished position in the international political system, due to its elements and power factors, both material and moral, which contributed to its development and delivery to its current strength.

(*) بحث مستل من اطروحة الدكتوراه للطالبة فاطمة حسن جاسم – قسم العلاقات الاقتصادية – كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين والموسومة (مسارات التجربة الهندية والتوجه نحو القطبية) .

(**) كلية العلوم السياسية –) جامعة النهرين

Clearly and clearly and its remarkable progress in the hierarchy of the global economy, it is in the process of reaching global prominence, and it is working to develop an effective military institution that is more qualitative and sophisticated, in a way that secures its interests, both regional and international.

Key words: India, Emerging Powers, International System, Power, International Competition

المقدمة:

على خلاف الوضع السائد إلى غاية نهاية القرن العشرين، الذي سيطرت فيه مراكز الاقتصاد الرأسمالي: الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، ودول أوروبا الغربية، على ما يسمى بقواعد اللعبة في الاقتصاد العالمي، ظهر إلى الواجهة مع بداية الألفية الثالثة قوى دولية صاعدة على الساحة الاقتصادية العالمية تتنافس على المكانة الدولية، تمثل كبرى الاقتصاديات الناشئة، وهي دول كانت بالأمس القريب نامية واخرى اعادت ترتيب اوضاعها، لتصبح طرفا رئيساً في النظام العالمي، لتدعم من وزنها الاقتصادي وحضورها السياسي في مختلف مناطق العالم، نتيجة لفعالية سياساتها الاقتصادية، ولتمتعها بمقومات عززت من مكانتها الدولية، وليبدا بعدها تحول ميزان القوى السياسية والاقتصادية. فبعد أكثر من نصف قرن على تحكّم الولايات المتّحدة ووضعها القواعد والقوانين المنظمة لعمل المؤسسات الدولية، فانّ عددا من القوى الأخرى تقوم الآن بعرض رؤيتها الاصلاحية في ظل التوجه نحو التعددية القطبية، الأمر الذي يجبر الدول الكبرى على تقبّل مشاركة الآخرين لها في ادارة النظام الدولي ومؤسساته.

ان التغيرات الجوهرية التي شهدها العالم مكنت بعض الدول من الاستفادة منها في تحقيق التقدم والارتقاء وحولت مجموعة من الدول الفقيرة الى دول صاعدة ومتقدمة, ومن هذه الدول هي (جمهورية الهند الديمقراطية والتي تعرف اختصارا بالهند)، اذ يعد الصعود الهندي واحدة من أهم ملامح النظام العالمي الحالي، ولم يكن للهند أن تصعد لتصبح قوى إقليمية كبيرة وفاعلة ومرشحة لأن تكون إحدى القوى الكبرى في العالم لو لم يكن اقتصادها قويا، فترتيبه ضمن أكبر اقتصاديات العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي الرابع بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، ومن حيث معدل النمو السنوي يحتل المركز الثاني بعد الصين. ولأهمية صعود الهند كقوى في النظام الدولي فضلا عن كونها

تجربة تنموية ناجحة جديرة بالدراسة والتحليل، تم اختيارها لتكون محور البحث الذي سيعنى بدراسة مقومات هذا الصعود، وفي ادناه استعراض لعناصره والمتمثلة بكل من:

أهمية البحث: يكتسب هذا البحث اهمية خاصة لسببين اساسيين: **السبب الاول:** انه يعالج موضوعاً حيوياً بالنسبة لجميع الدول النامية، وهو من أهم موضوعات حقل العلاقات الدولية وتحديداً في أحد فروعها (التنافس الدولي)، **والسبب الثاني:** يأتي من اهتمام صانعي ومتخذي القرار السياسي والاقتصادي به، اذ يشكل تجربة تنموية ناجحة استطاعت الهند من خلالها تحويل مصادر القوة المتاحة لديها إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال، للانتقال من مجتمع نامي الى مجتمع صاعد ومتقدم.

إشكالية البحث: لقد بدأت الهند منذ أوائل التسعينيات تأخذ طريقها جديا نحو تبوء مكانة دولية متميزة ، وقد احدثت طفرة تنموية غير مسبوقة مقارنة بدول الجوار الاسيوي عدا الصين، إذ احتلت المركز الرابع على مستوى العالم اقتصاديا والثاني اسيويا ، وهذا بفضل ما تمتلكه من مقومات على الرغم من ان ما تصنف بانها مقومات صعود قد شكّلت في الوقت نفسه تحديات أثّرت على استقرار الهند السياسي والاقتصادي ، لقد تمثلت **الاشكالية البحثية** في محاولة بحث مقومات وابعاد الصعود الهندي، والتي يمكن ضبطها من خلال السؤال المركزي: **(ماهي مقومات القوة التي تحفظ للهند مكانتها الدولية وتقودها الى مصاف الدول الكبرى في النظام الدولي)** ومن هذا السؤال المركزي تفرعت عدة اسئلة فرعية منها :

1- ماهي الموارد التي تمتلكها الهند؟ كيف تم تحويل هذه الموارد الى مصادر القوة؟

2- ماهي مقومات القوة التي ساهمت في صعود الهند كقوة اقتصادية اسيوية؟

3- هل شكلت بعض هذه المقومات عائقاً امام الصعود الهندي؟

4- ماهي التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الصعود الهندي؟

فرضية البحث: استند البحث الى فرضية مفادها: (ان الهند نجحت في تحويل الموارد المتاحة لديها إلى مصادر ومقومات، ساهمت في نهضتها كقوّة اقتصادية سياسية صاعدة في النظام الدولي)).

اهداف البحث : هدف البحث الى:

1- تقديم مدخل حول التحول في النظام الدولي

2- التعرف على القوى الصاعدة وكيفية بروزها في النظام الدولي.

3- البحث في مقومات القوة والصعود الهندي.

4- التعرف على بعض التحديات التي تواجه الصعود الهندي على المستوى الداخلي والاقليمي.

الإطار المنهجي للبحث: اعتمدت الباحثة في اعداد بحثها من خلال دراسة حالة الهند على المنهج الاستقرائي وباتباع الاسلوب الوصفي والاسلوب التحليلي ودراسة الحالة المتمثلة بالهند.

تقسيم البحث: ومن اجل اثبات صحة الفرضية من عدمها تم تقسيم البحث الى المحاور الأتية:

أولاً_: التحول في النظام الدولي وظهور القوى الصاعدة

1: التحول في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين والتوجه نحو اسيا: مما لاشك فيه ان التغيير سمة بقت ملازمة لكل الأجيال منذ بدء الخليقة مع اختلاف وتيرة التغيير ومساراته عبر الزمن، ولعل اكثر ما يميز القرن الحادي والعشرين سرعة التغيير والتطورات والاحداث، والذي يعزى الى التقدم والتطور العلمي والتقني، هذا الامر حتم الى إعطاء صورة للنظام الدولي او العالمي في قراءة للفواعل الدولية والفواعل من غير الدول التي أصبحت اكثر فعلاً وتأثيرا من الدول نفسها مع حفاظ الأخيرة على القيمة المعيارية في هيكلية النظام الدولي وفي مخرجات المدارس الواقعية والواقعية الجديدة التي ترى ان الدولة تبقى الوحدة الأساسية في النظام الدولي لان لها الشكل القانوني المتمثل بأركانها بما يمكن ان تقاس فيه كل حركات التغيير المتمثلة بالتعاون والصراع والتفاعل[1].

ومن الضرورة الاشارة إلى نقطتين مهمتين عند دراسة النظام الدولي الجديد:

- **الاولى،** تحول دلالات مفهوم القوة الذي اخذ أبعادا كثيرة في ظل الاعتماد المتبادل والتشابك بين الكيانات السياسية.
- **الثانية،** فك الارتباط بين عوامل القوة المختلفة وعناصرها، مما أدى إلى ظهور حالات عديدة لدول تحتل مكانة مرتفعة في مؤشرات مجال معين مثل القوة الاقتصادية ومكانة منخفضة في مؤشرات مجال آخر للقوة مثل المجال العسكري، وتتسم هذه الدول بعدم انسجام المكانة والذي تظهر نتائجه في تشتت عوامل القوة بين العديد من الدول، ويرى الباحث واستاذ العلاقات الدولية (وليد عبد الحي): " أن هناك تحولا في مفهوم القوة المعاصرة ترتبت عليه سلسلة من النتائج، وهي الانفصال التدريجي بين القوى العسكرية والقوة الاقتصادية إذ أن النظم الدولية القديمة كانت تستند لقوة عسكرية

(1) فريدة خميس زايد واخرون ، "مستقبل النسق الدولي في ظل تراجع الهيمنة الامريكية " ، المركز الديمقراطي العربي، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 32/ 2021/1 ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2021/6/1، متاح على الرابط : https://democraticac.de/?p=72402

واقتصادية غير أن هذين البعدين انفصلا"[1]، وهذا ما ذهب اليه البعض ان النظام الدولي متعدد الاقطاب و ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من فكرة فك الارتباط وانتشار عناصر القوة في النظام الدولي والدور الحاسم للقوة الاقتصادية والتكنولوجية، وعليه لا توجد دولة واحدة تتمتع بالتفوق في جميع عناصر القوة[2].

تميّز العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتحديدا بعد أحداث 11ايلول/سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن، ببروز نزعة أميركية نحو فرض هيمنة القطب الواحد الأميركي، بعيدا عن أجواء التعاون متعدد الأطراف، كما تميّزت فترة ما بعد 11ايلول/ سبتمبر بتسارع عدم الاستقرار الدولي، وبالعودة القوية للدولة فيما يتعلّق خاصة بالمسائل الأمنية، فضلاً عن تغيير الكثير من المعطيات، وعلى الرغم من التفوق العسكري الأميركي في العالم ومن السيطرة على مسائل الأمن الدولي، فإن التدخل العسكري في أفغانستان والعراق كان باهظ الكلفة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وأظهر تراجع تأثير القوة في تسوية الخلافات، كما تراجعت بالتوازي مع هذا الزعامة الفكرية والأخلاقية الأميركية في العالم، وبالتوازي وجدت الولايات المتحدة والدول المصنّعة الكبرى، التي كانت تمثل على مطلع سنوات التسعينات القسم الأكبر من الإنتاج والتجارة والتجديد العلمي، أنها تواجه منافسة متعاظمة لبلدان ولجت منذ عدة سنوات طريق بناء قوتها، وكان أبرزه الصعود الكبير للصين والعودة القوية لروسيا تحديداً منذ رئاسة (فلاديمير بوتين) عام 2000، وتأكيد موقع الهند والبرازيل في القضايا الدولية[3].

ومع مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أدت الأزمة المالية العالمية عام 2008، الى تحولات في ميزان القوة في النظام الدولي بعد إلى تراجع واضح في قدرة الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة، فالنظام الدولي بدا بالتوجه إلى حالة من "تعدد المراكز"، حيث ظهرت العديد من الدول ذات مستوى متقارب من القوة، وإن كانت هذه القوة تتجلى بشكل أكبر – حتى الآن – على المستويات الإقليمية منها على المستوى العالمي، فبالإضافة إلى القوى "التقليدية"، الولايات المتحدة والاتحاد

(1) نقلا عن : احمد السيد خير الله ،" اثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي" ، بحث منشور بصيغة (pdf) ، شبكة العلومات الدولية ،تاريخ النشر 2019 ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2021/6/1 ، متاح على الرابط: https://jsst.journals.ekb.eg/article_61399_a211ec81b25a7b3d1da1217f90fbb2b7.pdf

(2) احمد السيد خير الله ، مصدر سابق، ص165.

(3) موقع البيان، 6 قوى صاعدة تطالب بنظام عالمي متعدد الاقطاب (تحليل كتاب بروز قوى جديدة) ، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر: 2010/5/22، تاريخ الاطلاع والتوثيق:2021/6/1، متاح على الرابط: https://www.albayan.ae/one-world/2010-05-24-1.247906

الأوروبي، يشهد النظام الدولي صعود عدة قوى آسيوية في وقت واحد لأول مرة في التاريخ: الصين والهند واليابان[1].

ويعد المفكر الأميركي (فريد زكريا Fareed Zakaria)[*] احد الذين رصوا هذه التحولات بتوسع، حيث اورد في كتابه (عالم ما بعد امريكا The Post-American World)، والذي اصبح مرجعا للكثيرين ممن تابعوا من بعده دراسة التحولات الجارية في العالم، ووضعية أميركا فيها مستقبلا، أن تغييرات تحدث الآن، وهي مازالت تفتقر إلى الفهم الجيد لها، رغم ما حظيت به من مناقشات كثيرة، ورغم الحديث عن قرب بزوغ عصر جديد، وفي تقدير(زكريا)، فإن العالم قد مر بثلاثة تحولات في بنية القوى العالمية، خلال الخمسمائة سنة الأخيرة، الأول كان بظهور العالم الغربي، عبر عملية بدأت في القرن الخامس عشر، وتواصلت بشكل سريع في أواخر القرن الثامن عشر. وتوجت بسيطرة سياسة طويلة المدى للدول الغربية والتحول الثاني، بدأ مع نهايات القرن الثامن عشر، بظهور الولايات المتحدة والتي راحت تكتسب مقومات تحولها إلى أقوى دولة في العالم، مهيمنة على السياسة، والعلم، والثقافة والاقتصاد العالمي[2].

ثم كان التحول الثالث في العصر الحديث والذي برزت فيه دول كانت تعد نامية خلال العقود الأخيرة، وحققت معدلات غير مسبوقة في النمو الاقتصادي، وبشكل لم يكن متوقعا، وظهر بصورة واضحة في آسيا، لكنه لم يتوقف داخل حدودها الجغرافية، بل امتد إلى دول أخرى في أميركا اللاتينية وإفريقيا. وقبل حلول الألفية الجديدة، تم إعلان القرن الحادي والعشرين باعتباره قرن القارة الآسيوية، وكان هناك شبه إجماع على أنه إذا ما استمرت بعض المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية على حالها، فإن الهيمنة الآسيوية كانت وشيكة، وستمتد للتأثير في مجالات السياسة والثقافة، كما ستنتقل بالقارة من مُجرد مشارك في التجارة العالمية والابتكار إلى قوة فاعلة تُحدد شكلها واتجاهها، وقد تولدت هذه الفكرة بناءً

(1) موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، " تأثير تحولات النظام العالمي في الشرق الاوسط"، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر: 2014/8/30، تاريخ الاطلاع والتوثيق: 2021/6/1، متاح على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Activity/Item/60

(*) فريد رفيق زكريا: مفكّر مسلم من أصل هندي ولد في الهند، أمريكي الجنسية، ويعد من أشهر الصحافيين المهتمين في العلاقات الدولية والسياسات الخارجية الأمريكية، يكتب صفحة أسبوعيا وبشكل ثابت عن الشؤون الخارجية الأمريكية في مجلة (تايم)، وينشر مقال بشكل نصف شهري في (واشنطن بوست)، نشر أول كتاب لزكريا عام 2003 بعنوان "مستقبل الحريات: الديمقراطية اللاليبرالية في الوطن والخارج". ينظر: فريد زكريا، متوفر على الانترنت: https://m.marefa.org

(2) عاطف الغمري ، " التحول التاريخي الثالث في النظام العالمي " ، موقع الوطن ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 12/9/ 2016، تاريخ النشر والتوثيق: 20121/6/1، متاح على الرابط: https://www.al-watan.com/Writer/id/3781

على حقائق وأرقام وبيانات من جهات مختلفة؛ فآسيا التي يعيش فيها أكثر من نصف سكان العالم في طريقها بالفعل إلى إنتاج أكثر من(50%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والاستحواذ على حصة تقدر بحوالي (40%) من الاستهلاك العالمي بحلول عام 2040، فضلاً عن احتضان نصف تعداد الطبقة المتوسطة في العالم[1].

لقد حظيت قصة صعود آسيا بتأييد الأوساط الأكاديمية ايضا، إذ أفاد تقرير لبنك التنمية الآسيوي في العام 2011 أن القارة الآسيوية تشهد تحول تاريخي، وقد توصل التقرير إلى أنه في حال واصلت آسيا انطلاقتها، فمن الممكن أن يتضاعف دخل الفرد عام 2050 ستة أضعاف على أساس تعادل القوة الشرائية ليصل إلى المستويات المشهودة في أوروبا حاليا[2]، واستمرت التوقعات والتقديرات التي تميل إلى ترجيح كفة صعود نجم قارة آسيا بوصفها قوةً اقتصادية لسنوات قادمة، فقد كتب الباحث ومستشار الاستراتيجية العالمية (باراج خانا Parag Khanna) في كتابه: (المستقبل الآسيوي: التجارة والصراع والثقافة في القرن الحادي والعشري): " اصطبغ العالم بصبغة أوروبية في القرن التاسع عشر، وأصبح أمريكياً في القرن العشرين، والآن هو في طريقه ليصبح آسيوياً بأسرع مما تعتقد"[3].

واستناداً إلى هذه الحسابات، فبحلول منتصف القرن الحالي، ستستعيد آسيا المكانة الاقتصادية المهيمنة التي حازتها منذ 300 عام، إذ استحوذت القارة على نحو (60%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قبل اندلاع الثورة الصناعية أواخر 18 ومع ذلك، إذ تمتعت الاقتصادات الغربية بنمو أعلى بكثير منذ ذلك الحين بعد ذلك، اتبعت حصة الاقتصادات الآسيوية مسارًا تنازلياً من أعلى مستوى عند(60%) إلى ما يزيد قليلاً عن (10%) بحلول أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، تلا ذلك التوسع المعروف باسم "المعجزة الآسيوية"، والذي يتميز بنمط "الأوز الطائر"من التنمية، بدأ هذا في الستينيات، مع نمو مرتفع في اليابان تلاه إقلاع من "النمور الأربعة" وهونغ كونغ وكوريا وسنغافورة وتايوان، في أوائل الثمانينيات، انضمت ماليزيا وتايلاند إلى هؤلاء الخمسة للاستمتاع بمسار النمو المرتفع، اكتسبت الصين

(1) احتشام شاهد ، " حلم القرن الآسيوي: هل يُغَّير وباء كورونا المستجد التوقعات؟" ، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 7/ حزيران/2020، متاح على الرابط :https://trendsresearch.org

(2) Michel Camdessus, Asia 2050: Realizing the Asian Century , August 2011, available at the link : framework https://www.adb.org/sites/default/files/publication/28608/asia2050-executive-summary.pdf

(3) Jonathan Woetzel, Jeongmin Seong," We've entered the Asian Century and there is no turning back", available at the link : https://www.weforum.org/agenda/2019/10/has-world-entered-asian-century-what-does-it-mean

الزخم في الثمانينيات، وبدأ في تسجيل نمو مزدوج الرقم بعد انضمامه إلى العالم منظمة التجارة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما جعل الصين قوة دافعة للاقتصاد الاسيوي[1].

وهذا ما اشار اليه الكاتب الفرنسي (جيرار شاليان) في كتابه (نحو نظام عالمي جديد) والصادر في العام 2013 قائلاً: " أن اتجاه مراكز القوة في النظام العالمي الجديد قد تحول عن الغرب، نحو آسيا تحديدًا، وعلى رأسها الصين والهند، متبوعة ببعض القوى الإقليمية الصاعدة كالبرازيل وغيرها؛ وعلى أن الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى لن تغيب نهائيًا عن رقعة العلاقات الدولية "، وهو يؤكد: " أن القرون التي هيمن فيها الغرب " أوروبا وأميركا " على النظام العالمي لم تكن إلا قوسًا في التاريخ الحضاري الطويل، وأننا اليوم بصدد العودة إلى عالم متعدد الأقطاب، تلعب فيه آسيا " الصين والهند " بشكل خاص والعالم الإسلامي، وبعض دول أميركا الجنوبية، والولايات المتحدة الأميركية دورًا مهمًا في تشكيل الرقعة الجديدة للعلاقات الدولية، كهياكل ومؤسسات وقيم "[2].

2: ظهور القوى الاقتصادية الاسيوية الصاعدة (الهند انموذجا): شهد العالم تغير في موازين القوى الدولية، يتجلى هذا في تحول مراكز القوى من الغرب إلى الشرق، وفي التردي الذي أصاب البناء الدولي الذي أسهمت الولايات المتحدة في إرساءه بعد خروجها منتصرة من الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن صعود آسيا كأكبر دائن مالي وأهم قاطرة في النظام الاقتصادي العالمي. كما ويرتبط الحراك الحالي في مراكز القوى بواقع جديد يشهد صعود اقتصاديات الدول الاسيوية، لذا يعتقد (نوربرت فالتر Norbert Walter) المستشار لدى دويتشه بنك Deutsche Bank الالماني، أن هذه الدول تملك الإمكانيات التي تجعلها قادرة على تغيير موازين القوى في اقتصاد العالم. حيث قال: " إن هذا التوجه سيزداد خلال السنوات الخمس أو السبع القادمة، مؤكداً أن"هذه الدول ستلعب دوراً أكبر في التجارة والاستثمارات في العالم". فالأمريكيون والأوروبيون سينشغلون خلال السنوات الخمس القادمة في إعادة تصحيح اقتصاداتهم وخفض الدين العام "والدول الصاعدة ستستفيد من هذا الانشغال وتزيد من نموها"[3].

---

(1) Hiroshi Nakaso, Asian Economy: Past, Present, and Future Keynote Address at the Securities Analysts Association of Japan International Seminar, April 24, 2015. Bank of Japan, Available at the link : https://www.boj.or.jp/en/announcements/press/koen_2015/data/ko150424a1.pdf

(2) نقلا عن : عبد الحق الزموري ،" نحو نظام عالمي جديد" ، موقع مركز الجزيرة للدراسات ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر: 2014/2/14، تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2021/6/1، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2014/02/201421611431298615O.html

(3) القناة الالمانية الناطقة بالعربي (D.W) ، " الاقتصاديات الصاعدة تجر عجلة الاقتصاد العالمي " ، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر: 2010/4/15، تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2021/6/2، متاح على الرابط: https://www.dw.com/ar

ويمكن إدراك حجم وسرعة ما حققته آسيا من إنجاز من خلال بالمقارنة مع ما ورد في كتاب عالم الاقتصاد السويدي والحائز على جائزة نوبل (جونار مردال Gunnar Myrdal) (الدراما الآسيوية.. بحثًا عن فقر الأمم) الصادر في العام 1968، والذي يرد فيه تحسر مردال في كتابه على تهاوي آسيا نتيجة الفقر والضغط السكاني وصعوبة استغلال الموارد، وعبر فيه عن تشاؤمه بشأن فرص التقدم والتنمية في الدول المتخلفة لاسيما دول جنوب آسيا، وعلى وجه الخصوص(الهند)، ولم يتوقف ميردال عند تحليل العوامل الاقتصادية بل ركز ايضا على العوائق السياسية والاجتماعية والثقافية التي تحبط جهود التنمية[1].

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي لا تزال تواجهها دول الجنوب من أجل الخروج من تخلفها وتحقيق تقدم في مختلف أبعاد التنمية، فقد نجحت بعض الدول في بلوغ مستويات عالية وسريعة من النمو الاقتصادي امتدت عقودا، الأمر الذي جعلها محل اهتمام المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية الغربية القائمة التي صنفتها تقاريرها ودراساتها الرصدية والاستشرافية ضمن ما أطلق عليه الاقتصاديات / الأسواق /الدول الصاعدة. ونظرًا لقلة التصورات العامة الممكنة لتقييم بلد ما كقوة صاعدة، لا يوجد معيار موحد أو طريقة متفق عليها لتقرير كون الدولة قوة صاعدة من عدمه، لكن إحدى الصفات الأساسية للقوة الصاعدة هي كونها أيضًا اقتصادا ناشئًا، ذلك أن التطور الاقتصادي أمر ضروري وسابق للظهور على الساحتين السياسية والعسكرية، يطرح الكثيرون فكرة مفادها أن الدولة حتى تمثل قوة صاعدة يجب أن تكون قبل كل شيء اقتصادًا بارزًا مع وجود إمكانية أو طموح في سبيل زيادة التأثير الدولي[2].

إن تزايد وارتفاع الدور الاقتصادي للاقتصاديات الصاعدة، جعل منها قوة فاعلة ومهمة في تحديد الأولويات العالمية من خلال وجودها وجهودها في مجموعة الاقتصاديات الكبرى العشرين، ومجلس الاستقرار المالي، وصندوق النقد الدولي، إذ أصبح رأي ودور الاقتصاديات الصاعدة أكثر ثقلا من ذي قبل، وهذا ما أعطاها دورا كبيرا في توجيه الحوار واتخاذ القرار في مجموعة القضايا الاقتصادية والبيئية والسياسة العالمية، وقد اتضح بشكل فاعل أساسي في الأزمة السورية، إذ شكل وجودها ودورها الفاعل في المنظمات الدولية وخارجها عاملا أساسيا في مواجهة سياسة القطب الواحد، المستندة إلى القوة العسكرية

(1) براهما تشيللاني، " سياسة الهند الخارجية في عالم متغير"، موقع مركز الجزيرة للدراسات ، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ النشر: 2009/2/11، تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2021/6/1، متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/201172112391659351 9.html

(2) ناصيف حتي، "دور القوى الصاعدة في النظام العالمي"، في كتاب: التطورات الاستراتيجية العالمية– رؤية استشرافية، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، 2011)، ص70.

التي سعت إليها الولايات المتحدة الأمريكية لتكريسها في أعقاب انهيار الكتلة الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991[1]، وقد شكّلت القوى الصاعدة لاسيما دول مجموعة (بريكس)[*] مقوّمات قوّة تؤهلها أن تشكل قطب دولي قادر على وضع قواعد نظام دولي كدول رائدة في المجال الاقتصادي، فضلاً عن ضمّها كبرى الدول النووية (الصين والهند وروسيا)، فعلى ارغم من بعض نقاط الضعف التي تبطئ في صعودها الا ان عوامل قوّتها تغلب لبزوغها كقوى فاعلة في القضايا العالمية [2]، وكما موضّح في الجدول (1) فأن المؤشرات الاقتصادية لدول هذه المجموعة تشير الى ان الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016، بلغ (17) ترليون دولار، في الوقت الذي كان الناتج المحلي الإجمالي العالمي (75.17) تريليون دولار، وهو ما يشكل نسبة حوالي (22.6%) من الإنتاج العالمي للعام نفسه.

جدول (1)

الدولة	الترتيب العالمي	الناتج المحلي الإجمالي 2016
الصين	2	11.392 ترليون دولار
الهند	7	2.29 تريليون دولار
البرازيل	9	1.770 تريليون دولار
روسيا	12	1.268 تريليون دولار
جنوب أفريقيا	42	280.37 تريليون دولار

المصدر: تقرير صادر عن الهيئة العامّة للاستعلامات، "بريكس" : 5 دول تملك 23% من اقتصاد العالم، الأربعاء، 30 أغسطس 2017، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، متوفر على الموقع:

https://sis.gov.eg/Story/147970?lang=ar

كانت حصة الهند (2.251) ترليون دولار، وهي بذلك احتلت المرتبة الثانية داخل المجموعة (بريكس) بعد الصين، والمرتبة السابعة عالميا، واستمرت محافظة على موقعها في المرتبة الثانية في

(1) وليد إبراهيم حذيفة، (القوى الاقتصادية الصاعدة في ظل العولمة الاقتصاد الهندي أنموذجا) ، اطروحة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، سوريا، 2016 ، ص ص. 60 – 59

(*) بريكس: تكتل اقتصادي بدأت المفاوضات لتشكيله عام 2006، والأعضاء المؤسسون له (البرازيل، روسيا، الهند، الصين) تحت اسم بريك (BRIC)، وعقد أول مؤتمر قمّة لها عام 2009، انضمت بعدها جنوب أفريقيا عام 2010 وأصبح اسمها بريكس (BRECS). ينظر: عبد القادر ورسمة غالب، مجموعة بريكس ومكانتها في البنية الدولية، مجلة افاق المستقبل، العدد (26)، قضايا، (ابريل/ مايو/ يونيو 2015)، ص29.

(2) سيف نصرت توفيق، سلام صايل حمود، القوى الصاعدة: دراسة في المؤشرات والمكانة الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (24)، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، 2021، ص364.

العام 2020، إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي للهند (2,622,983.73) مليون دولار أمريكي بعد الصين التي حقق الناتج المحلي الإجمالي لها نحو (14,722,730.70) مليون دولار، في الوقت الذي بلغ الناتج المحلي الإجمالي العالمي (84.70) ترليون دولار، كما تتوقع التقارير الدولية بأن تلحق الهند بمستوى الاقتصاد الأمريكي في عام 2050[1]، كما أظهر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لدول بريكس المتوجّه نحو أكثر دول العالم سكّاناً، إذ قفز من (7) مليار دولار عام 2000، الى (126) مليار دولار عام 2012، كما بلغت نسبة الأموال المستثمرة في أفريقيا (25%) من اجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية، كما تظهر التوقعات طويلة الأجل أن البريكس ستسهم بنحو (50%) في أسواق الأسهم العالمية بحلول عام2050، حسب توقعات (يوري موسيكين) نائب عميد معهد الاقتصاد والأعمال العالمية في موسكو[2].

شهد النظام الدولي خلال نهاية العشرية الاخيرة للقرن العشرين تغيرات عديدة امتدت بصفة خاصة الى نمط ترتيب القوى ، وعلاقة القيادة داخل النظام واطراف هذا النظام نفسها ، وطبيعة العلاقات فيما بينها ويمكن تقسيم القوى المؤثرة على مجموعتين : مجموعة الدول المسيطرة على النظام الاقتصادي العالمي او الدول الصناعية المتقدمة ، ومجموعة القوى الصاعدة الجديدة ومن اهم مراكزها اسيا ، وهذه القوى الاسيوية لها اكثر من صنف، فهناك ما يسمى الجيل الاول لبلاد حديثة التصنيع منذ سبعينيات القرن العشرين مثل : كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ ، والجيل الثاني للثمانينيات والتسعينيات دولة واحدة صعدت واستمرت في صعودها هي ماليزيا ، بينما هبط اخرون من بعد صعود قصير وهي: اندونيسيا، وتايلاند، والفلبين، ثم هناك الدولتان القاريتان : الصين والهند[3].

تعد الهند من البلدان الناهضة والتي حققت في العقدين الماضيين معدلات نمو كبيرة مما جعل منها دولة اخذت تزاحم البلدان المتقدمة في صدارة العالم الاقتصادية ولاشك ان هذا لم يأتي بين ليلة وضحاها بل انه مر عبر سلسلة من الاصلاحات حتى وصلت الى ما وصلت اليه، فمنذ عشية الاستقلال الذي تحقق لدى الهند في العام 1947 تشكلت اراده سياسة في هذا البلد اخذت على عاتقها

(1) تقرير صادر عن الهيئة العامّة للاستعلامات، "بريكس" : 5 دول تملك 23% من اقتصاد العالم، الأربعاء، 30 أغسطس 2017، شبكة المعلومات الدولية الانترنت، متوفر على الموقع: https://sis.gov.eg/Story/147970?lang=ar
كذلك ينظر: بيانات البنك الدولي، متوفر على الموقع: https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

(2) أحمد يوسف دودين، مصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية، ط1، (عمّان، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2019)، ص175-176.

(3) محمد عبد الشفيع عيسى، " المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي.. قراءة في التقارير الدولية" ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (173) ، القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر ، 2008،ص110.

عملية الاصلاح وفي مختلف الجوانب الاقتصادية والسياسة وحتى الاجتماعية، فعلى الصعيد الاقتصادي صاغ (جواهر لال نهرو Jawaharlal Nehru) أول رئيس وزراء للهند إلى جانب الخبير الإحصائي (براسانتا تشاندرا ماهالانوبيس Prasanta Chandra Mahalanobis) السياسة الاقتصادية وأشرف عليها خلال السنوات الأولى لاستقلال البلاد. كانوا يتوقعون نتائج إيجابية من استراتيجيتهم ، بما في ذلك التطور السريع للصناعة الثقيلة من قبل القطاعين العام والخاص، وبناءً على تدخل الدولة المباشر وغير المباشر ، بدلاً من نظام القيادة المركزية الأكثر تطرفًا على النمط السوفيتي السابق[1]، كما ارتفع معدل النمو السنوي بشكل قياسي بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وذلك نتيجة لقيام الهند باستغلال الظروف الاقتصادية العالمية و تباطؤ الاقتصاد الصيني، واتجاه الهند نحو التصدير والاستثمار في القطاعات الأكثر أهمية ما أسهم في تنامي معدل النمو بشكل تدريجي خلال الأعوام اللاحقة، وكما مبين في الجدول (2).

جدول (2)

معدل النمو السنوي في للناتج المحلي الإجمالي في الهند (%)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي/ ترليون دولار	معدل النمو السنوي
2008	1.19	3.1
2009	1.34	7.9
2010	1.68	8.5
2011	1.82	5.2
2012	1.83	5.5
2013	1.86	6.4
2014	2.04	7.4
2015	2.10	8.0
2016	2.29	8.3
2017	2.65	6.8

(1) هاشم جبار المفرجي ، (ادارة الموازنات العامة واستقرار الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة الامريكية والهند (دراسة قياسية تطبيقية مقارنة للمدة 1996 – 2010))،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ، العراق ، 2012 ، ص64.

2018	2.71	6.1
2019	2.87	4.0

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي: نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)، متوفر على الموقع الألكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2019&start=1961

اجمالي الناتج المحلي الإجمالي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي) – India، متوفر على:

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?end=2019&locations=IN&start=1960&view=chart

ان اعتماد هذا النمط التنموي الموجه جاء نتيجة لقبوله لافي ساحة السياسيين فحسب بل كان مقبولاً ايضاً من قبل الاقتصاديين وعمل هذا النمط خلال فترة حكم نهرو العديد من النجاحات منها: تطوير القطاع الزراعي او عرف في حينها بالثورة الخضراء، خلق قاعدة صناعية عريضة في البلد من خلال سياسة احلال الواردات، قدر من الحرية الاقتصادية في الهند، تقليل التبعية للخارج وتحقيق معدلات نمو عالية.

منذ ولادتها كدولة قبل أكثر من(70) عامًا، بدأت الهند تبرز كقوة آسيوية كبرى ، لتنضم إلى الصين واليابان، إن التجارب النووية في العام 1998 ، التي أعلنت دخول الهند إلى النادي النووي لم تؤد إلا إلى التأكيد على المكانة الجديدة للأمة، خاصة بعد أن بدأت بالإصلاحات الاقتصادية عام 1991، و تحقيق إمكاناتها الاقتصادية الهائلة، وامتلاكها ثالث أكبر جيش في العالم، واحتلالها موقعًا استراتيجيًا على مفترق طرق الخليج العربي وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، ومن المحتمل ان يتجاوز عدد سكانها سكان الصين في غضون عقدين من الزمن[1].

في حقبة الحرب الباردة، تم تجاوز الهند إلى حد كبير من قبل قوى أكبر وكانت سعيدة بالعزلة، تفاخرت بقدرتها على قول (لا) للولايات المتحدة وتحدثت عن نحت طريق ثالث جديد، في ذلك الوقت، كانت الهند عضوًا نشطًا في عدم الانحياز، الآن، الهند، معترف بها من قبل الكثيرين، بانها قوة صاعدة تتحدث أفعالها على المستوى العالمي عن ثقة بطيئة ولكن مؤكدة في براعتها الاقتصادية وقدرتها على التعامل مع القوى الراسخة، الآن، يتفاوض المفاوضون الهنود بقوة أكبر في المؤسسات العالمية مثل

(1) Ramachandra Guha, "Will India Become a Superpower?" in: Nicholas Kitchen (ed.), India: The Next Superpower?, IDEAS Reports, (London: LSE IDEAS, 2012), p.6.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة التجارة العالمية، ويسعون لتغيير قواعد صندوق النقد الدولي، ففيما سبق، كانت الهند توصف بانها (متسابقة حرة) ، والآن أصبحت (مفاوضًا) إذ تتعامل الهند مع لاعبين عالميين على أساس كل حالة على حدة، وهي مترددة في تولي قيادة العالم النامي دون تحليل دقيق لتحالفاتها المتغيرة مع دول مثل الولايات المتحدة أو الصين، يجب فهم سلوك الهند المتغير في سياق التغييرات العالمية الأكبر من خلال فهم كيفية تحول أولويات الهند المحلية وأصبحت أكثر توجهاً نحو الخارج[1].

ثانياً: مقومات نهوض القوى الصاعدة : الهند انموذجا

1: عناصر القوة والقدرة: يعد مفهوم القوة من المفاهيم المحورية في العلاقات الدولية ، حيث تتخذ القوة شكلها الصريح على المستوى الدولي كأسلوب للتعامل بين الدول ، نظرا لغياب المؤسسات الدولية الكفيلة باتخاذ الاجراءات اللازمة لحل الصراعات الدولية بطريقة سليمة. إن أساس الهرمية الدولية هو ارتكازها على عناصر القوة وكيفية توزيعها بين الوحدات الدولية، وانعكاسات ذلك التوزيع على سلوك الوحدات الدولية. والقوة بتعريف مبسط هي مجموع العوامل القابلة للاستخدام التي تكون بحوزة الدولة، داخلياً وخارجياً، المادية منها وغير المادية، ولا اتفاق محدد على تعريف تلك العوامل، كونها تشمل حزمة واسعة، كما لا اتفاق على انتشار موحد لها بين الدول؛ فالدول تعاني تبايناً في امتلاك عوامل القوة، كما لا اتفاق على أيّها أكثر تأثيراً عند امتلاكها، فالامتلاك مسألة منفصلة عن قابلية الدولة على التأثير أحياناً، كون القابلية على التأثير إقليمياً أو عالمياً، تتوقف على امتلاك الإرادة والمشروع السياسي والتكنولوجيا[2].

لقد اختلف الباحثون والمفكرون في علم العلاقات الدولية حول تحديد مقومات وعوامل قوة الدولة في المجال الدولي لكن أبرز من نظر في هذا المجال هو المفكر الألماني(هانز مورغنثاو Hans Morgenthau) الذي حدد عوامل قوة الدولة في عدة عوامل ألا وهي: العامل الجغرافي، الموارد

(1) Aseema Sinha, Understanding India as a Rising Power: An Open Economy and Interdependence,International Information Network, publication date February 2017, date of viewing and documentation: May 31, 2021, available at the link: https://worldfinancialreview.com/understanding-india-as-a-rising-power-an-open-economy-and-interdependence-framework/

(2) خضر عباس عطوان، علي حسن نيسان، " تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي" ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(472) ، بيروت : مرمز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 2018، ص 130.

الطبيعية، السكان، التقدم الصناعي، درجة الاستعداد العسكري، الخصائص القومية، الروح المعنوية، نوعية الدبلوماسية ، ويتفق معه المفكر الامريكي (جوزيف ناي Joseph Nye) في ان قوة الدولة وقدرتها على لعب دور مؤثر في النظام الدولي نابع من مجموعة العناصر الأساسية وهي : الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، العنصر البشري، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار الاجتماعي، السياسة الخارجية[1]، ويرى الخبير السياسي الأمريكي (كينيث والتز Kenneth Waltz) أنّ هناك خمسة معايير مختلفة لقياس وتقييم قوّة الدولة هي: عدد السكان والامتداد الجغرافي، الموارد الطبيعية التي تضّمها، وضعها الاقتصادي، استقرار النظام السياسي، وقوّتها العسكريّة. وعلى الرغم من أنّ عددا من عناصر القوّة التقليدية تبقى ذات أهميّة كبرى، فإن حقيقة وواقع العالم الرقمي والمعلوم للقرن الـ21، أدخلت بُعدا جديدا للقوّة، ومن هذه العناصر المعرّفة لهذا البعد الجديد للقوّة : طبيعة القوّة الناعمة ومستوى العولمة والابتكار[2].

تتزاحم الدول وتشتد المنافسة بينها في سبيل احتفاظها على مكانتها الدولية ، ولكن ما يحسم هذه المنافسة هو مدى توافر عناصر القوة في أي منها، وهي التي اتفق عليها علماء السياسة والاستراتيجيا والجغرافيا، وتظهر هذه العناصر بأشكال متعددة ومتنوعة كالمساحة الجغرافية وعدد السكان والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية والقوة العسكرية والبنية التكنولوجية، ورغم تداخل هذه العناصر وتشابكها لتشكل بمجموعها عوامل القوة الشاملة للدولة فأن العبرة تكمن اولاً واخيراً في كيفية استعمالها واستغلالها بكفاءة عالية في سبيل تحقيق مصالحها والحفاظ على مكتسباتها، مع تعقد النظام الدولي وتداخل المصالح للدول الكبرى وتغير موازين القوى، وظهور العديد من الفاعلين الدوليين وغير الدوليين على الساحة الدولية.

2: مقومات الهند:

أ-المقومات الجغرافية: تأتي دراسة الموقع الجغرافي في مقدمة المقومات الجغرافية التي تتدخل في تبرير وجود الدولة الجغرافي على صفحة الخريطة السياسية، كما يعد الموقع من أكثر الخصائص الجغرافية تأثيراً في تكوين شخصية الدولة وتحديد وزنها السياسي، ان الموقع وما يحتويه من موارد مختلفة يحدد قوة الدولة وقدرتها في استعمال هذه الموارد، كمصادر الطاقة مثل الفحم، النفط، الغاز،

(1) نقلا عن : الموسوعة السياسية : عوامل قوة الدولة في المجال الدولي، شبكة العلومات الدولية ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2021/6/12، متاح على الرابط : https://political-encyclopedia.org/dictionary

(2) نقلا عن : زايد بن محمد حسن، "مفهوم القوّة والقدرة في الفكر الاستراتيجي"، مجلة الدفاع الجوي، العدد(3)، الرياض: إدارة الشؤون العامة لقوات الدفاع الجوي، السعودية، 2010، ص19.

المواد النووية، أو ثروات معدنية (كالحديد والقصدير والنحاس والفضة والذهب)، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة ومصادر مياه، تتيح إنتاج الموارد الغذائية أو الموارد الزراعية، وأن إقليم الدولة لا يشمل فقط الأرض وإنما يمتد إلى ما حولها من مياه إقليمية في البحار والمحيطات[1].

تقع الهند في الجزء الجنوبي من قارة آسيا، وتبلغ مساحتها نحو (3,287,263) كم^2 وهي بالتالي تعد سابع اكبر دولة في العالم من حيث المساحة تشكل اليابسة (2973190) كم2 والماء (314400) كم^2، وتحيط بالهند باكستان من الشمال الغربي، والصين وافغانستان وبوتان ونيبال من الشمال، وميانمار وبنغلاديش وخليج البنغال من الشرق ، في حين ان سريلانكا تحدها من الجنوب الشرقي[2].

وتقع الهند بين دائرتي عرض (8/40) و (37/06) شمالاً، وخطي طول (68/07)، (97/25) شرقاً، يحدها المحيط الهندي من الجنوب، وتمتد المياه الاقليمية الهندية الى (200) ميل بحري داخل مياه المحيط الهندي، ويحدها بحر العرب من الغرب، وخليج البنغال من الشرق، وتتميز الهند بأن لها (7,517)كم أي نحو(4,700) ميل خط ساحلي، كما تحدها جمهورية الصين الشعبية، باكستان، ونيبال، وبوتان من الشمال، ومن الشرق بنغلادش وميانمار، تمتلك الهند حدوداً برية بطول (14،103) كم، تفصلها عن بنغلادش بمسافة(4053) كم، وعن بوتان بمسافة (605) كم، ومينمار بمسافة (1463) كم، وعن الصين بمسافة (3380) كم، وعن نيبال بمسافة (1690) كم، وباكستان بمسافة (2912) كم[3]. **(ينظر: الخريطة 1)** ويتميز المشهد الاستراتيجي في جنوب آسيا بدرجة كبيرة من الخلل في التوازن لصالح الهند، فهي اكبر من الدول الستة الاخرى مجتمعة، التي تمثل رابطة جنوب آسيا (باكستان، بنغلاديش، سريلانكا المالديف، نيبال، وبوتان) إذ إنها تحتوي على (77%) من سكان جنوب اسيا، و(72%) من المساحة و(84%) من الأراضي القابلة للزراعة، فضلا عن (81%) من الغابات، (69%) من الأراضي المزروعة[4].

---

(1) عبدالحميد عبدالحميد، العوامل الجغرافية لقوة الدولة وضعفها- دراسة بدائية ومختصرة (٢)، مجلة الوعي، العدد(٣٨٧) شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : ٢٠١٨/١٢/٢٤، تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2021/6/12 ، متاح على الرابط : http://www.al-waie.org/archives/article/13690

(2) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج1، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1994)، ص140.

(3) هاني الياس خضر الحديثي، الطاهر آدم الطاهر، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية) دراسة حالة (الصين والهند ودول آسيا الوسطى)، ط1، (عمّان: دار الجنان للنشر والتوزيع، المملكة الاردنية الهاشمية، 2014)، ص54.

(4) محمد السيد سليم، "العرب والتطورات الاستراتيجية في جنوب اسيا " في: افاق التحولات المعاصرة، تحرير: وليد عبد الحي، ط1، (عمان: دار الشروق، الاردن، 2002)، ص67.

خريطة (1)

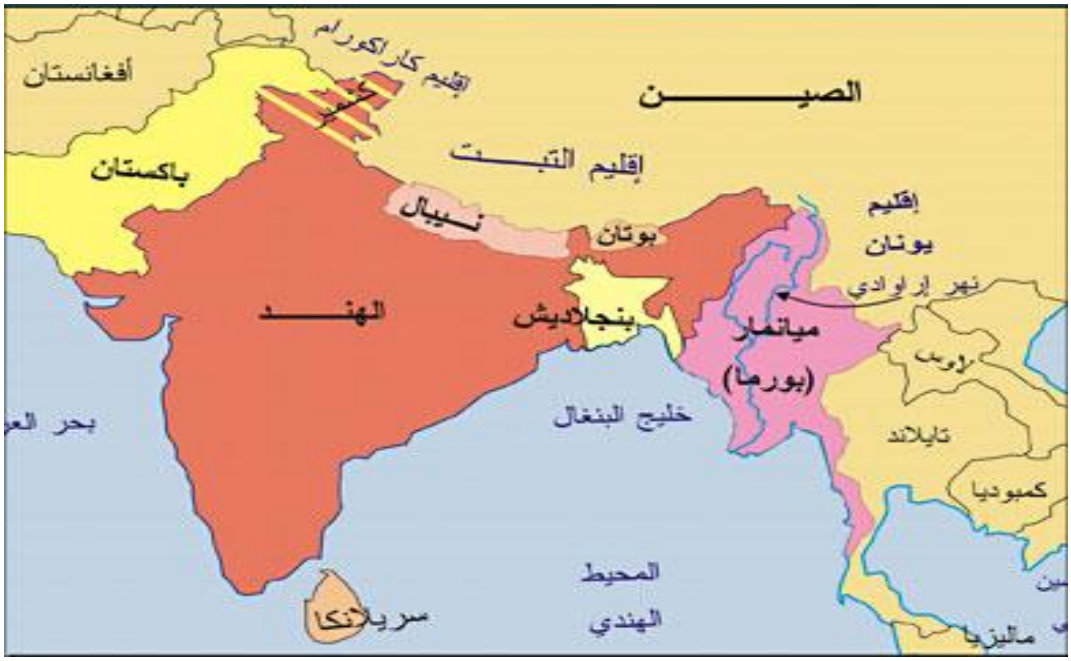

مصدر الخريطة: مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط : https://studies.aljazeera.net/ar/files/2009/2011721123916593519.html

كما تمتد جبال الهملايا والتي تعد أعلى الجبال في العالم على امتداد الحدود الشمالية للهند، وفي الجنوب يوجد سهل الجانح، والى الأسفل من السهل توجد هضبة الدكن، ان أعلى ارتفاع في الهند عند قمة (كانتشينجونجا)، الواقعة بجبال الهملايا في الحدود مع نبيال، إذ يبلغ ارتفاعها نحو (8598) م، وهي ثالث أعلى قمة جبل في العالم، أما أدنى ارتفاع هي النقطة صفر عند سطح البحر في ساحل المحيط الهندي[1].

تغطي الغابات ربع مساحة الهند تقريباً، فضلاً عن عدد من الأنهار أهمها (الجانح، السند، البراهمابوترا)، ولهذه الأنهر دور مهم في النشاط الزراعي خاصة زراعة القطن، وبسبب تأثر المناخ بجبال الهملايا وصحراء (طهارThar) التي تقع شمال غرب شبه القارة الهندية وهي بذلك تغطي الهند وباكستان، فقد تراوح بين الحرارة الاستوائية في الجنوب والبرد في شمالها، تضم الهند عدد من الجزر، أهمها مجموعة جزر (لاكاديف) الواقعة في بحر العرب وهي عبارة عن (14) جزيرة، ومجموعة جزر (اندمان) وعددها (204) وجزر (نيكوبارز) وعددها (19) جزيرة وتوفر هذه الجزر فرصة مثالية للهند

(1) محمد السيد سليم، "العرب والتطورات الاستراتيجية في جنوب اسيا " في : افاق التحولات المعاصرة، المصدر نفسه، ص16-17.

لمراقبة ما يحدث في أعالي البحار، فضلا عن امتلاكها موانئ مهمة هي (كلكتا، مومباي، كوتشي، مدراس، فيشخابات نام)[1].

ب- السكان: كان عدد سكان الهند في العام 1947 يقدر بنحو(345) مليون نسمة، وارتفع العدد الى (1,210,190.000) نسمة في العام 2011، وقد بلغ معدل الزيادة للسكان (1,6%)، خلال المدة ما بين (2009-2011)، ووصل عدد سكان جمهورية الهند وفق أخر تعداد لها في فبراير/شباط 2020 إلى (1,380,004,385) نسمة، وبذلك يكون سكان الهند حوالي (17.71 %) من إجمالي عدد السكان في العالم. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الهند الى نحو (1,523,500.000) نسمة خلال العام 2030 ، (50٪) من سكان الهند تحت سن 25 وأكثر من 65٪ تحت سن 35 [2]. وقد استفادت الهند من تركيبتها السكانية، إذ يبلغ متوسط العمر لسكانها نحو(25) عاماً، وهو ما قاد الى أن تزداد نسبة القادرين على العمل من جانب وتنخفض تكلفة العمل من جانب آخر، وهو ما يكسب الهند ميزة نسبية لدول أخرى مثل الصين، وسبباً لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا ما جعل فئة الشباب تشكل عاملاً مهماً في الصعود الهندي[3].

ج- المقوم السياسي: ظهرت جمهورية الهند الى حيز الوجود في 14 آب/ أغسطس 1947، بعد الاتفاق بين الأطراف السياسية الفاعلة في شبه القارة الهندية، على قيامها الى جانب دولة باكستان، قامت الهند كدولة مستقلة – بعد صراع طويل مع الاستعمار البريطاني – بقيادة (حزب المؤتمر الوطني الهندي)، الذي قاد حركة المقاومة الوطنية في شبه القارة الهندية، ونجحت الهند بتحويل امبراطورية متعددة الثقافات الى دولة علمانية موحدة تحكمها المبادئ الليبرالية، ومن هنا أصبحت الهند دولة إقليمية لها حدود مرسومة، ومؤسسات تدافع عن وحدتها الاقليمية[4].

أصبح النظام السياسي للهند من النظم الديمقراطية الكبرى في العالم، تتكون الهند من (28) ولاية وسبعة (أقاليم اتحادية)، وكل ولاية لديها حكومة خاصة تتكون من حاكم ورئيس وزراء، أما (الأقاليم

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادي، مهند عبد الواحد النداوي، التجربة الهندية في أفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(2) البنك الدولي، بيانات تعداد السكان الاجمالي لعام (2018)، شبكة المعلومات الدولية ، متوفر على على الرابط: https://data.albankaldawli.org

(3) وفاء لطفي،" الانطلاق المقيد هل تصبح الهند قاطرة الاقتصاد العالمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد(217)،القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، مصر،2009 ، ص21.

(4) ستار جبار علاي، التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم دراسة في النظام السياسي، ط1، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، 2017)، ص8.

الاتحادية) فتتولى مسئوليتها الحكومة القومية التي تتخذ من (دلهي) مقراً لها[1]، وهنالك برلمان للاتحاد يتكون من رئيس الدولة ومجلسين يعرفان باسم مجلس الولايات ومجلس الشعب، وهي بذلك تعتمد مبدأ الفصل بين السلطات، أي السلطة التنفيذية التي تتألف من رئيس الدولة، ونائبه (رئيس مجلس الوزراء) الذي يدير شؤون الدولة من الناحية الفعلية، والسلطة التشريعية (البرلمان) الذي يتكون من مجلس الولايات (راجيا سابها)، ومجلس الشعب (لوك سابها)، يتألف مجلس الولايات من(12)عضوا يتم تعينهم من قبل رئيس الدولة ،اما ممثلين الولايات والاقاليم فلا يتجاوزون (238) عضوا[2] أما مجلس الشعب فلا يتجاوز (530) عضواً يُختارون بالانتخاب المباشر من الدوائر الاقليمية في الولايات، اما ممثلين اقاليم الاتحاد في المجلس فلا يتجاوز (20) عضوا[3].

وفيما يخص السلطة القضائية، يسعى القضاء الهندي الى توحيد القوانين لتجاوز الاختلافات بين فئات السكان، وتعد المحكمة العليا في الولاية أعلى مراتب القضاء، وتتكون من رئيس قضاء وعدد من القضاة، يقوم بتعيينهم رئيس الجمهورية، وتختص المحكمة العليا بجميع القضايا التابعة لقوانين الولاية، كما تشرف –المحكمة العليا– على جميع المحاكم التي توجد في المراكز اشراف مباشر، ويقوم حاكم الولاية بمشاورة قضاة المحكمة العليا لتعيين قضاة المراكز، ويشترط في قاضي المحكمة العليا للولاية: أن يكون من مواطني الهند. وأن يكون قد شغل وضيفة قضائية أو كان محامياً أمام المحكمة العليا مدة (10) سنوات[4].

يتسم النظام السياسي الهندي بالتعددية الحزبية، –كونه نظام ديمقراطي– ومن أبرز الأحزاب في الهند:

- حزب المؤتمر الوطني الهندي الذي يعد من أهم الأحزاب وأقدمها إذ تأسس في عام 1885، وهو الذي قاد الهند الى الاستقلال وتولى الحكم قرابة خمسة عقود.
- الحزب الشيوعي الهندي، وقد تأسس عام 1925، وبدأ العمل به رسمياً في تموز/ يوليو 1942.

(1) إيه كامالا دلال، الهند، سلسلة دول العالم، ترجمة: مروة رشاد عبد الستار، ط1، (6 اكتوبر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية، ديسمبر 2008)، ص53.

(2) عراك تركي حمادي الفهداوي،" سباق التسلح الهندي– الباكستاني وأبعاده" ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد(45)، كلية التربية ، جامعة ديالى ، العراق ، 2010، ص14.

(3) أماني فهمي، دستور الهند: دساتير العالم(المجلد الثاني) ، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، جمهورية مصر العربية، 2009)، ص59–60.

(4) محمد راشد كمال، أهم ما في النظام السياسي للهند، مجلة البعث الاسلامي، العدد(10)، (لكناؤ: مؤسسة الصحافة والنشر، الهند، يوليو/ أغسطس 2007)، ص61–62.

– حزب بهارتيا جاناتا الذي تأسس عام 1971، وكان الهدف من تشكيله تحالف أحزاب المعارضة لهزيمة حزب المؤتمر، ثم انبثق منه حزبان هما (جاناتا)، و (بهارتيا جاناتا).

استطاعت الهند عبر نظامها الديمقراطي توفير بيئة مواكبة للتقدم، تقوم على الحكم المدني والمساواة، وسيادة القانون، التداول السلمي للسلطة، على الرغم من التنوع المجتمعي دينياً وعرقياً، إذ ان نظام الهند تسوده لغات ولهجات متنوعة تصل الى (3000) لغة ولهجة، لكن اللغة الرسمية هي الهندية[1]، ان اعتراف الدستور الهندي في بنده الثامن باللغات الاقليمية الرئيسية التي عددها(14) لغة، الى جانب اللغتين العربية والانكليزية، فضلاً عن نص الهند على العلمانية في ديباجة دستورها، جميعها عوامل ساعدت في حماية الهند من الانقلابات العسكرية والتوترات المجتمعية وسيادة الفساد[2].

د– المقومات العامة الاقتصادية: هي عماد القوة اليوم، لذلك كثير من الدول، بعد الحرب العالمية الثانية، قللت من اهتمامها بالقدرات العسكرية من خلال تقليص عدد الجيوش والاقتصار على الامن الداخلي مثل المانيا وايطاليا واسبانيا، والاهتمام بالمقابل بالصناعات والتجارة والعمل على زيادة قدرة الانتاج، لذلك فأن الدولة التي تملك اقتصادا قويا بطبيعة الحال، هي دولة قوية عسكريا وامنيا، ويعد إجمالي الناتج القومي مؤشرا واضحا من مؤشرات قوة الدولة الاقتصادية، كما يعطي معدل دخل الفرد مؤشرا عن مدى تقدم الدولة وتحقيق الرفاهية أيضا لشعبها، كما تضيف موازين التجارة الخارجية دلائل توضح قوة الدولة في المجال الدولي. وتعتمد القوة الاقتصادية للدولة على قوتها في مجالات الانتاج المختلفة من موارد الطاقة، والتعدين، والصناعة، والزراعة، والخدمات الانتاجية، والخدمات الاجتماعية، وأهم المؤشرات التي تحدد قدرة الدولة من حيث الاطار الاقتصادي المؤشرات التالية والتي يمكن توضيحها كم يأتي[3]:

1) الموارد الطبيعية تمتلك الهند ثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة، ويرجع ذلك إلى وجود أعلى سلسلة جبال في العالم وهي جبال الهيمالايا، وهضبة الدكن، فضلاً عن امتلاكها المعادن الثمينة مثل الذهب والفضة وهو ما جعلها دولة متقدمة عالمياً في انتاج المجوهرات[4]، وتحتل الهند المرتبة الرابعة عالميا في انتاج المعادن على أساس حجم الانتاج، إذ تنتج هضبة الدكن لوحدها (87) معدنا وبضمنها الوقود والمعادن الذرية، وتحتل المرتبة الرابعة في انتاج الحديد، والسادسة في انتاج البوكسيت، والمرتبة

(1) إيه كامالا دلال، الهند، مصدر سبق ذكره، ص53.

(2) صفراوي فاطمة، فودي مصطفى كمال، البعد الاستراتيجي للهند وباكستان ...، مصدر سبق ذكره ،ص279.

(3) فرح صابر، القوة الاقتصادية وأثرها في العلاقات الدولية...، مصدر سبق ذكره، ص 5.

(4) مجموعة مؤلفين،دراسة عن اقتصاديات جمهورية الهند، (أبو ظبي: إدارة الاستشاريات الاقتصادية والدراسات، الامارات العربية المتحدة، 2018)، ص6.

(13) في انتاج الزنك، و (15) في انتاج الفوسفات، والمرتبة (16) في انتاج الرصاص، وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً في انتاج الفحم الحجري، والمرتبة (22) في انتاج الغاز الطبيعي[1].

2) الإنتاج الزراعي: يُذكر ان (المهاتما غاندي) يؤمن ان قلب الهند يقع في قراها اقتصاد الهند، لذا فان الاقتصاد الهندي قائم على الزراعة، إذ تبلغ حصة الزراعة والأنشطة المرتبطة بها مثل صيد الأسماك والدواجن وتربية الماشية وتربية الحيوانات وتربية الألبان نحو (17%) من الناتج المحلي الاجمالي، (45%) من الدخل القومي، ناحية أخرى، توفر فرص عمل[2].

حولت الزراعة في الهند الى قصة نجاح كبيرة، نتيجة لتطبيقها اساليب جديدة في الري والقضاء على الآفات، فتمكّنت من زراعة محاصيل كافية لسد استهلاكها دون الحاجة للاستيراد، وهو ما عرف باسم (الثورة الخضراء)، فقد تم زراعة الكثير من الأراضي بالمحاصيل المتنوعة شملت المنتجات الزراعية الرئيسة مثل الارز، القمح، القطن، الشاي، قصب السكر، البطاطا، فضلاً عن الماشية، الدواجن، الأسماك كما تعتبر الهند من اكبر المصدرين للحوم الأبقار والخنازير في العالم[3].

3) الصناعة: يشكل القطاع الصناعي (29%) من الناتج المحلي الإجمالي طبقاً لبيانات عام 2019، ويشمل الصناعات الرئيسة مثل (المنسوجات، الكيمياويات، الصناعات الغذائية، معدات نقل، الإسمنت، البترول فضلاً عن الآلات والبرمجيات، كما تتمتع الهند بثروات تجارية وثقافية، وتحتل المرتبة الثانية عشر في سوق الصرف في اقتصادات العالم، ورابع قوة شرائية، كما يبلغ عدد العاملين في هذا القطاع في الهند (24,9) من اجمال اليد العاملة –طبقاً لبيانات البنك الدولي– وقد كانت الاصلاحات الاقتصادية عام 1991، سبباً في تحويل الهند الى واحدة من أكبر الاقتصاديات في العالم[4]. تحول الاقتصاد الهندي مع بداية القرن الواحد والعشرين الى قصة نجاح، إذ نما بسرعة كبيرة حتى ان الخبراء يتوقعون ان اقتصاد الهند والصين سيكون في وقت قريب من أكبر الاقتصادات العالمية، طالما تميّز الهنود بالعمل الجاد الذي يعد من أهم أسباب الازدهار الهندي، فضلا عن ميزة

---

(1) محمد كريم جبار الخاقاني، أبعاد الصعود الهندي في النظام الدولي، في (مجموعة مؤلفين)، الهند القوة الدولية الصاعدة الأبعاد والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص59.

(2) أي.بي.جي عبد الكلام و واي س راجان، الهند علم 2020: رؤية للألفية الجديدة، ترجمة: غسان نصيف، ط1، سلسلة دراسات اقتصادية16، (دمشق: منشورات الهيئة العامّة السورية للكتاب، الجمهورية العربية السورية، 2011)، 202.

(3) إيه كامالا دلال، الهند، مصدر سابق، ص56.

(4) نوال مويسي، التعاون الهندي الاسرائيلي (خلفيات وأبعاد)، مصدر سابق، ص119. كذلك ينظر: مؤشرات التنمية العالمية، بيانات البنك الدولي، على الرابط:

https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&country=ind#

أخرى، فعلى الرغم من عدم تلقي الكثير من الهنود التعليم الجيد، لكن هنالك الملايين من خريجي الجامعات الحاصلين على التدريب العالي ويتحدثون اللغة الانجليزية بطلاقة، كما شجعت الحكومة الهندية تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعدها أهم الوسائل لمواجهة الفقر والبطالة، واستطاعت الهند تنمية قطاعها الصناعي وتنويع منتجاتها عن طريق هذه المشاريع، إذ احتلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي مباشرتاً، وأصبح انتاج هذه المشاريع يمثل (50%) من الانتاج الصناعي للهند، ويعمل فيها نحو (17) مليون عامل، لذا احتلت هذه المشاريع مكانة بارزة في الاقتصاد الهندي، تعد صناعة السيارات في الهند ثاني أسرع القطاعات نمواً في العالم وواحدة من أكبر الصناعات في جميع أنحاء العالم، حيث تمثل (7.1%) من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. يعتبر قطاع السيارات ذات العجلتين، بحصة تبلغ (81%) من السوق، قائد سوق السيارات الهندي، بسبب تنامي الطبقة المتوسطة والسكان الشباب، تعد الهند أيضًا من أكبر الدول المصدرة للسيارات، ومن المتوقع أن تصبح رائدة في مجال الدفع الرباعي وكذلك السوق الرباعي في العالم، وذلك بفضل العديد من المبادرات الحكومية، التي اتخذت جنبًا إلى جنب مع كبرى شركات صناعة السيارات في السوق الهندية، كما وجهت المناطق الصناعية القديمة الى التحديث وتوفير الأيدي العاملة مع تطوير الصناعات الأساسية مثل الحديد والكيمياويات والاستهلاكية مثل الصناعات الغذائية والألبسة والنسيج[1].

هـ- المقومات العسكرية: إن طبيعة الدور الذي تضطلع به القوة العسكرية والمهام الموكلة إليها والنتائج المترتِّبة على أي فعل تقوم به جعلتها أكبر وأضخم وسائل القوة بالنسبة إلى الدولة .ففشل القوة الاقتصادية لدولة ما قد يؤدي إلى الفقر، بينما قد يعني فشل القوة العسكرية لها الموت. وتشمل القوة العسكرية لأي دولة، بصفة رئيسة، قواتها المسلَّحة بفروعها البرية والجوية والبحرية، وتسليحها التقليدي وغير التقليدي، وكفاءتها القتالية، ومواقع انتشارها، إضافة إلى العلاقات الدفاعية التي تربط الدولة بالدول الأخرى، بما تشمله من تعاون أو تحالف عسكري، وإلى العنصر العسكري الفرعي المتمثِّل بالصناعات الحربية وتطويرها في المستقبل. كما تشكِّل هذه القوة، في الوقت ذاته، مورد قوة يمكن أن يدعم أسس اقتصاد الدولة ودفاعها على مستويات أخرى[2].

---

(1) دراسة عن اقتصاديات جمهورية الهند، مصدر سبق ذكره، ص6.

(2) Kurt Campbell and Michael O'Hanlon, "Hard Power: The New Politics of National Security", Basic Books, (2006), p 22.

تعد ظاهرة التسلح واحدة من أعقد الظواهر في السياسة الدولية، إذ عمدت الدول منذ القدم لتسليح نفسها، وتعددت تفاسير سعي الدول نحو التسلح، فهناك من ربط هذا السعي للدفاع عن مصالحها العليا، بحيث يكون للدولة القدرة على مواجهة تهديد قائم ومحتمل، أو تميل الى تأمين الحماية والاستقرار اقليمياً، ونظراً للبيئة الأمنية التي تتواجد فيها الهند والتي يسودها التوتر وعدم الاستقرار، فمن الطبيعي أن تولّي اهتماماً كبيراً لقدراتها العسكرية، يعد الجيش الهندي القوي واحد من أكبر خمس قوى في العالم إذ احتلت الهند المرتبة الرابعة من بين الدول العشرة الأولى في العالم الأكثر إنفاقاً عسكرياً، لثلاث سنوات متتالية 2015، 2016، 2017[1]، وقد احتلت الهند في عام 2020، المرتبة الرابعة من بين (138) دولة من الدول، بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وتلحقها في الترتيب اليابان حسب تصنيف (GFP*)، ويتكون الجيش الهندي من: القوات البحرية، القوات الجوية، فضلاً عن القوات المساعدة مثل (قوة شبه العسكرية، حرس السواحل، قيادة القوات الاستراتيجية)[2].

ومن ابرز القدرات العسكرية للهند هي القدرة النووية الهندية، فقد قامت سياسة الهند النووية بين عامي 1974 و1998 على مجموعة من العناصر أبرزها الاستعداد من الناحية التقنية، واستكمال سائر المتطلبات من أجل الخيار النووي التسليحي من خلال إنتاج البلوتونيوم الصالح لصنع رؤوس نووية حربية، واطلاق برنامج متكامل للصواريخ القصيرة المدى والمتوسطة، لقد تأثر السلوك النووي الهندي الواقعي عقب الاستقلال بثلاثة عوامل جوهرية أولها: البيئة الداخلية التي أنتجت انقساماً نخبوياً حول فكرة تملك السلاح النووي، تمسكا باستراتيجية الاعتماد على الذات في تطوير العلوم والتكنولوجيا النووية، وثانيها: بيئة الامن الاقليمي المتمثلة بوجود دولتين قويتين هما الصين التي هزمت الهند في العام 1962 ، وأجرت اختبارها النووي الأول بعد ذلك بعامين؛ وباكستان التي عملت على إنتاج برنامج نووي بعد هزميتها أمام الهند في العام 1971، أما ثالث هذه العوامل فتمثل في البيئة الدولية التي فضلت الهند التعامل معها من منظور أقرب الى المثالية منه الى الواقعية لقد غيرت التجارب النووية التي اجرتها الهند

(1) التقرير الاستراتيجي السنوي، التسلح في العالم بين التوازن والتفوق، ط1، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، 2019).

(*) (Global Fire Power) هو تصنيف القوى العالمية حسب القوة العسكرية المحتملة، يستخدم الترتيب النهائي لهذا التصنيف أكثرمن (50) عاملاً منفرداً لتحديد مؤشر القوة لدولة معينة مع فئات تتراوح بين القوة العسكرية والمالية الى القدرة اللوجستية والجغرافيا. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متوفر باللغة الانكليزية على الموقع:
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=india

(2) نوال مويسي، التعاون الهندي الاسرائيلي (خلفيات وأبعاد)، مصدر سبق ذكره، ص119- 120.

في العام 1998 من المكانة الاستراتيجية للهند على الاقل على المستوى الإقليمي ، مما جعلها قوى صاعدة في انظار القوى العظمى[1].

و- المقوم المعرفي والتكنومعلوماتية: أصبح ظهور مجتمع المعرفة المبني على التأثير الشامل لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات يلعب دورا هاما في المساهمة في إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، وأصبحت المعرفة هي محرك الإنتاج ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالمجتمعات في السابق تقدمت حينما عرفت كيف تزرع او تبني او تصنع ، اما في الوقت الحاضر ارتبط التقدم بمدى القدرة على مضاعفة وتخزين وتحويل كميات كبيرة من المعلومات التي زادت بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة وأصبحت رقمية المعرفة وارتباطها الوثيق بالأنترنت وانتشار تطبيقات المعرفة الجديدة، عاملا أساسيا ومحوريا في بناء وتشكل الثروة في العديد من الدول المتقدمة والناشئة في صورة الاقتصاد الجديد او الرقمي، ففي منتصف القرن العشرين، بدأ (جواهر لال نهرو) رئيس الوزراء السابق والأول للسنوات(1947-1964)، في إصلاحات لتعزيز التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا في الهند، تليها افتتاح معاهد التكنولوجيا الهندية في عام 1951، ومنذ ذلك الحين، بدأ العلم في البلاد وازدهر قطاع التكنولوجيا، لا سيما البحوث المكانية والنووية التي تم تمكينها بشكل خاص من خلال العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي في بداية الستينيات. استقرت الهند اليوم كرائدة في العديد من المجالات مثل :الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات[2]، وغالبا ما تتم الإشارة من قبل الاقتصاديون الهنود الى ان إذا كان لدى بلدان الشرق الأوسط البترول، فإن لدى الهند رجال تكنولوجيا البرمجيات، وفعلاً تستفيد الهند كثيراً من هذه النقطة، فهي تمتلك ثاني أضخم مجموعة في العالم من القوى العاملة المتخصصة تكنولوجياً والتي تتقن اللغة الإنكليزية، ولا يسبق الهند في هذا المجال سوى الولايات المتحدة الأمريكية ، وللهند أفضلية على هذه الأخيرة، بسبب انخفاض الكلفة كما هو معروف للجميع[3] وفعلا تعد تكنولوجيا المعلومات احد أهم الركائز التي اعتمدت عليها الهند في مسيرة تطورها ونضوجها كدولة منافسة للعديد من الأقطاب الاقتصادية العالمية، وقد بدأت الهند في مسيرتها في صناعة تصدير البرمجيات منذ العام 1980 كصناعة ناشئة إلا أنها بدأت بخطوات

(1) إبراهيم عبد الحميد غالي، سياسة الهند النووية في نصف قرن المسار والمؤثرات، ط1، (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دولة الامارات العربية المتحدة، 2013)، ص183-187.

(2)Pankaj Jalote, Research Investments in Large Indian Software Companies, Kanpur, India, 2009, p 4.

(3) بشار عباس، " التجربة الهندية لخلق قطاع وطني لتكنولوجيا المعلومات : بناء الهند بايدي الهنود" ، بحث منشور بصيغة (pdf) على موقع المركز الوطني للمعلومات ، اليمن ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الاطلاع والتوثيق 2021/6/14، متاح بصيغة (pdf) على الرابط : https://yemen-nic.info/files/informatics/experts/pdf

ثابتة حيث استحوذت الصناعات الهندية على اغلب أسواق العالم على الرغم من المنافسة القوية مع المنتجات الأمريكية[1].

تشكل تكنولوجيا المعلومات واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع القطاعات نموا، تدر على البلاد نحو(13) مليار دولار سنويا، تتكون صناعة تكنولوجيا المعلومات الهندية من عنصرين رئيسيين ، هما خدمات تكنولوجيا المعلومات والاستعانة بمصادر خارجية في العمليات التجارية وتساهم بنحو(25%) من صادراتها من البضائع، مما يجعل الهند في المرتبة الثانية في العالم أكبر مصدر لتكنولوجيا المعلومات على الرغم من القدرة التنافسية القوية للصين والفلبين، يقع المقر الرئيسي لثاني وثالث أكبر شركات البرمجيات في البلاد في بنغالور، والتي تُعتبر وادي السيليكون الهندي، كما أدى قطاع تكنولوجيا المعلومات إلى توفير فرص عمل هائلة في الهند، إذ تبلغ نسبة العاملين في هذا القطاع (31.9%) في عام 2019 بشكل مباشر، وهنالك ما يقارب (9) مليون شخص يعملون بشكل غير مباشر في القطاع نفسه، كان قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند أساسًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي في البلاد خلال العقود القليلة الماضية[2].

جدول (3)

حجم صادرات الخدمات الهندية للمدة (2008-2018)/ مليار دولار أمريكي

السنة	حجم الصادرات
2008	106,054
2009	92,889
2010	117,068
2011	138,527
2012	145,524
2013	149,163

(1) Dewang Mehta, WTO Information Technology Symposium – Nasscom, Experience of India, Geneva, 1999, p 14.

(2) Industrial Automation, International Trade Fair for Process and Production Automation and Industrial Building Automation, Bombay Exhibition Centre (BEC), India, 2009, p 3

كذلك ينظر: مؤشرات التنمية العالمية، الهند، بيانات البنك الدولي، متوفر على الموقع:

https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&country=IND

157,196	2014
156,278	2015
161,818	2016
185,294	2017
204,955	2018

Source: IMF, India - Service exports in current prices & India - Service imports in current prices available on: https://knoema.com/atlas/India/Service-exports

يُلاحظ ان صادرات الخدمات للهند نمت بشكل كبير باستثناء السنوات (2008–2009) بسبب التأثر بالأزمة المالية العالمية، الى ان وصلت الى (204,955) مليار دولار أمريكي في عام 2018، وهو ما يجعل من قطاع الخدمات جزءاً رئيسياً في الاقتصاد الهندي.

ثالثاً: التحديات التي تواجه الصعود الهندي

هناك الكثير من التحديات أو الصعوبات التي قد تواجه أي دولة في مرحلة بناءها ونموها ونهوضها ، منها ما يتعلق بالنواحي السياسية وكيفية اختيار قيادة سياسية تستطيع أن تنهض بالبلاد وتصل بها إلي التقدم والازدهار، قيادة حكيمة ورشيدة تحتوي مواطنيها وتتقدم بهم للأمام[1]، وفي ادناه بعض التحديات الداخلية والاقليمية:

1: التحديات الداخلية: تنتشر في الهند بشكل كبير مظاهر البؤس الاجتماعي من بطالة و فقر وتشرد، وتعاني من شدة الفوارق الاجتماعية بين الأقلية الغنية التي تستولي على وسائل الانتاج، والأغلبية الساحقة التي تعاني من ضعف الدخل الفردي، فلا توجد مساواة بين الطبقات والفئات الاجتماعية في الهند، فضلا عن تردي الخدمات الصحية ،والتلوث والتحدي البيئي وامن الطاقة، وفي ادناه عرض لاهم هذه المشاكل والتي تعد مشاكل اقتصادية واجتماعية في الوقت نفسه:

أ- **ارتفاع معدلات الفقر:** يشكّك الباحث والمفكر الاقتصادي الهندي (أمارتيا كومار سن Amartya Kumar Sen) في كتابه (المجد غير المؤكد: الهند وتناقضاتها) ،حيث يقول(أمارتيا

(1) عبد الرحمن عبد العال، " التجربة الهندية في نصف قرن"، مجلة السياسة الدولية، العدد(130) ، القاهرة : مرمز الاهرام للدراسيات السياسية والاستراتيجية ، مصر 1997 ، ص169.

سن): "إن الرواية الهندية للصعود الاقتصادي تحتاج مراجعة، فما من تقدّم وازدهار من غير استثمار كبير في التعليم والصحة والمدارس والعيادات والمرافق والخدمات العامة الأساسية، وبغير ذلك، فإن أغلبية الهنود يعيشون محرومين على نحوٍ لا يُرى في الدول التي تحترم نفسها، وتحاول أن تتقدّم في العالم" ، وبالنظر إلى مؤشرات التنمية الإنسانية، ومقارنتها بالدول المجاورة، والمشابهة للهند، يلاحظ سن أنها تحتل مكانةً متأخرةً في مواجهة الفقر وسوء التغذية وعدم القراءة والكتابة، ولا يغيّر من ذلك، كما يقول سن، أن تكون الهند أمة المهندسين اللامعين، والمديرين الكبار في الشركات العالمية، أو أمة العباقرة، كما تقول الكاتبة البريطانية من أصل هندي (أنجيلا ساينى Angela Saini) في كتابها : (أمة من العباقرة: كيف تفرض العلوم الهندية هيمنتها على العالم؟) ، ان المشكلة برأي (سن) تكمن في تغييب الفقراء، وهم أغلب الناس، ويشكّلون أغلبية الناخبين عن السياسة العامة والنقاش العام حولها، أي أن الأغلبية لا يُسمع صوتها، وغير قادرة على التأثير في السياسة والتخطيط والإنفاق العام[1].

أن مشكلة الفقر في الهند رغم ضخامتها وصعوبة حلها الجذري آخذة في التراجع وإن كان ذلك ببطء شديد يقل كثيراً عن ما يأمل فيه الاقتصاديون والساسة الهنود، فالبلاد لاتزال تواجه معدلات فقر مرتفعة ونسبة أمية عالية ونسبة وفيات أطفال ضخمة، وتفشي الأمراض الفتاكة. إن الوضع الهندي يبرز لنا تناقضاً لمعظم السنوات منذ بداية القرن الحالي، فهي استطاعت أن تحقق نسب نمو عالية منذ 1991، لكنها فشلت في التعامل البناء مع قضية الفقر بطرق تقضي على حدته المخيفة. لذلك فإن الحالة تدعو إلى الحذر تجاه المستقبل، فما لم يتمكن الاقتصاد من مواكبة أو حتى تجاوز النمو السكاني فإن الفقر لن يختفي والأوضاع الاقتصادية لن يتغير حالها إلى الأفضل وربما تسوء. وفي حالة تفجر ثورة شعبية داخلية سببها الفقر فإن تأثير ذلك لن يقتصر على الهند وحدها بل قد يطال جميع دول جوارها الجغرافي. إن تداعيات من هذا القبيل ربما يصبح لها سلبيات مدمرة على السلام والأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمنطقة[2].

ب- ارتفاع معدلات البطالة: ان المشاكل الاقتصادية – الاجتماعية في الهند كثيرة وكبيرة، والبطالة من أكبرها، إن الغالبية العظمى من الهنود يعتبرون نقص فرص العمل "مشكلة كبيرة جدًا" في بلادهم اذ قدر مركز مراقبة الاقتصاد الهندي، ومركز بيو للأبحاث، أن نحو(11) مليون شخص فقدوا وظائفهم في عام

(1) ابراهيم غرايبة ، "الهند تقدم اقتصادي وفقر مخيف " ، مجلة العربي الجديد، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر :8/شباط/2016، تاريخ الاطلاع والتوثيق: 2021/6/14 ، ومتاح على الرابط : https://www.alaraby.co.uk

(2) روبين ميريديث ، الفيل والتنين – صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعاً ، (سلسلة عالم المعرفة) ، ترجمة:شوقي جلال، ط1،(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت 2009)، ص45.

2018، وأن حوالي (18.6) مليون هندي عاطلون عن العمل و (393.7) مليون آخرين يعملون في وظائف رديئة الجودة عرضة للنزوح، كما ارتفع معدل البطالة في الهند خلال شهر أبريل/نيسان/2019، إلى نحو(7.6%)، ثم بلغ معدل البطالة أعلى مستوياته ليبلغ (8.4 %) في شهر أغسطس/اب 2019، وذكر تقرير لشركة "دلويت" الاستشارية في مارس/آذار2019، كما أن مشاركة القوة النسائية العاملة انخفضت إلى(26%) في 2018 مقارنة بـ (36%) في 2005 بسبب سوء التعليم والحواجز الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا المجال وضح الخبير الاقتصادي الهندي وكان مستشار في صندوق النقد الدولي (أرفيند فيرماني Arvind Virman) اسباب ارتفاع معدلات البطالة بانها: " تتعلق الأزمة الحقيقية بالمهارات الوظيفية والتعليم الأساسي[1]". ومع تفشي فيروس كورونا (COVID-19) فقد (122) مليون شخص أعمالهم في الهند خلال نيسان / أبريل 2020، بسبب حظر التجول والقيود المفروضة، وأعلن مركز مراقبة الاقتصاد الهندي أن معدل البطالة في الهند خلال أبريل/2020 إلى (23.5%)، حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في إطار تدابير مكافحة كورونا، ومن أصل(122) مليونا، بلغ عدد الذين فقدوا أعمالهم من التجار والعمال(91) مليونا، ومن أصحاب المهن الحرة نحو(18) مليونا[2].

ج- التطرف والتعصب الديني واضطهاد المسلمين : في الهند، ورغم أنها تعد دولة علمانية ووفقا للدستور الهندي، بإمكان كل فرد أن يمارس شعائره الدينية بكل حرية، إلا أن التعصب الهندوسي يشعل بين الحين والآخر العنف الطائفي في البلاد ، منها أعمال عنف ضد المسلمين، نتيجة سعي بعض القوى السياسية المتطرفة إلى فرض الهوية الهندوسية، باعتبارها الهوية الأصلية الوحيدة في الهند، والذي انعكس في مجموعة من القرارات المثيرة للجدل والتوتر الديني في الآونة الأخيرة[3]، واعلن مركز بيو للأبحاث في واشنطن؛ بان الهند رابع أسوأ بلد في العالم على مستوى مقياس التعصب الديني.كما أن الهند أسوأ بلدان العالم في معاملة النساء.في الهند تتعرض الأقليات الدينية للتمييز؛ الذي يشمل: منع

(1) العين الاخبارية (ابو ظبي) ، " ازمة بطالة تواجه الولاية الجديدة لرئيس وزراء الهند" ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 2020/5/26، تاريخ الاطلاع والتوثيق: 2020/6/14، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/unemployment-crisis-facing-india

(2) محمد سالم الراشد، " 122 مليون هندي يفقدون عملهم بسبب كورونا " ، مجلة المجتمع(الكويتية) ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 2020/5/6، تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2020/6/14، متاح على الرابط : https://mugtama.com/reports/item/103939-122.html

(3) اشرف العيسوي ، " التطرف وصراع الهوية الدينية في عصر العولمة في منطقة الشرق الاوسط " ، دراسة منشورة ، مركز تريندز للبحوث والاستشارات ، ابو ظبي ،الامارات العربية المتحدة ، تاريخ النشر : 8/ اذار/2020 ، تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2021/6/14 ، متاح على الرابط : https://trendsresearch.org

الحقوق، وتقييد الحريات، ويصل للقتل وتدمير أماكن العبادة. وللمسلمين في الهند النصيب الأكبر والحظ الأوفر من ذلك. حيث يعاني المسلمون من التهميش، والتضييق، واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية، تُرتكب في حقهم أبشع الجرائم والمجازر: اعتقال، وقتل، واغتصاب، وإحراق المنازل بمن فيها، وقتل يومي لمجرد الاشتباه بذبح الأبقار، وفي العام 2017، ذكرت India Spend أن (84%) من ضحايا عنف الأبقار في الهند من العام 2010 إلى العام 2017 كانوا مسلمين، كما تم تنظيم حملات تهدف إلى إعادة مسلمي الهند إلى الديانة الهندوسية، أطلقوا عليها اسم: (العودة إلى الوطن)[1].

غالبًا ما يكون العنف ضد المسلمين في شكل هجمات جماعية بواسطة الهندوس، يشار إلى هذه الهجمات باسم أعمال شغب طائفية في الهند وينظر إليها على أنها جزء من نمط متقطع العنف الطائفي بين المجتمعات ذات الأغلبية الهندوسية والأقلية المسلمة، كما تم ربطها بزيادة الإسلاموفوبيا طوال القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين، وقعت معظم الحوادث في ولايتي الهند الشمالية والغربية، بينما كانت المشاعر الطائفية في الجنوب أقل وضوحًا، ان الامر الذي يزيد من حدة وتأثير هذه الصراعات في الداخل الهندي هو ارتباطها بدول الاقليم، حيث توجه الهند التهم الى كل من باكستان وبنغلاديش بدعم وايواء عناصر الحركات الانفصالية الاسلامية وكل ذلك من شانه تقويض الامتداد الهندي في محيطها الاقليمي[2].

2: التحديات الاقليمية: أبرز التحديات التي تواجه الهند على المستوى الاقليمي تتمثل في الصراع مع دول الجوار الجغرافي:

أ- الصراع مع باكستان: اعتاد العالم أن تشهد المناطق الحدودية الفاصلة بين باكستان والهند حروباً أو احتكاكات عسكرية محدودة أو إظهاراً للعداء المتبادل في بعض الأحيان، والذي يخفي جذوراً للصراع بين الدولتين تقف وراءه أسباب عديدة، تاريخية وطائفية وسياسية واستعمارية أيضاً[3]، ان التطورات السياسية الداخلية في الدولتين تربك علاقاتهما الخارجية. فمن جهة، تتشبث المؤسسة العسكرية الباكستانية بلعب دور مركزي في سياسة البلد، خاصة ما يهم العلاقة مع الهند، حيث عقيدة الجيش المركزية قائمة على الوقوف في وجه الهند، فيما تقوم التربية الاجتماعية المدنية على أن الهوية الباكستانية القومية معارضة

(1) الموسوعة الحرة ، العنف ضد المسلمين في الهند ، متاح على الرابط : .https://ae.mihalicdictionary.org

(2) لبنى جصاص ، (ابعاد التنافس الصيني الهندي للهيمنة الاقليمية في جنوب اسيا)، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ،الجزائر ، 2017، ص203.

(3) عاصف الخالدي، " الصراع الهندي –الباكستاني: الكل يتحدث عن السلام متأهباً للحرب !" ، تقرير منشور على موقع حفريات الالكتروني ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 2019/3/13، متاح على الرابط : .http://hafryat.com

في أسسها للقومية الهندوسية. على المستوى الإقليمي، يظل إقليم كشمير التاريخي نقطة وصل وفصل جغرافية بين الصين والباكستان والهند، حيث لا تملك أي منها سيادة مطلقة عليه. لكن الجميع يرفض بشدة أي استقلال لهذا الإقليم أو أي قسم منه عنه، بالرغم من انتشار حركات استقلالية داخل أوساط الكشميريين تقابلها حركات تدافع عن منطق مضاد يريد ربط الإقليم بإحدى هذه الدول. مما يجعل منها منطقة تجاذب كبيرة في لعبة توازن القوى في جنوب آسيا[1].

ب- الصراع مع الصين : لم تشهد العلاقات بين بكين ونيودلهي استقراراً تاماً، ولعل ما يميزها هو تأرجحها، إذ شهدت جملة من الخلافات بدءاً من العام 1949؛ بسبب المشاكل الحدودية وقضية التبت والتنافس الحاد بينهما اقتصادياً وسياسياً كقوتين آسيويتين لهما تأثير في موازين القوى الإقليمية والدولية[2]، وعلى الرغم من تدهور العلاقات بين البلدين في العام 1998، بسبب تجربة الهند النووية، فقد استطاع الطرفان تحقيق تقارب في العام 2003 عبر التوقيع على إعلان المبادئ والعلاقات والتعاون الشامل، ومنذ ذلك الحين أخذت العلاقات بين البلدين بعداً تعاونياً في الغالب ضمن مجالات متعددة منها سياسي واقتصادي وآخر عسكري[3]، وبرغم محاولات التقارب بين البلدين، لكن العلاقات بينهما ظلت تعاني في معظم أحوالها التوتر والتوجس، بسبب نزاعات الحدود تارة، والتنافس الإقليمي المحتدم تارة أخرى، ومع ذلك لم يغب عن البلدين أن ثمة مصالح واهتمامات مشتركة بينهما، وفي مقدمتها العمل على وضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية، الأمر الذي دفع البلدين للتحالف مع روسيا وتشكيل مثلث استراتيجي، تكامل لاحقاً ليشكل تجمع البريكس، فضلاً عن التعاون في القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب الذي يشكل تهديداً امنياً لكل منهما[4].

كما أن هناك بعداً استراتيجياً مهماً للتوتر، يتعلق بالصراع على النفوذ الإقليمي الممتد إلى البحار شرقاً، إذ تعمل الصين من خلال توغلها في الحدود مع الهند، على استعراض قوتها العسكرية، ليس فقط أمام منافستها الإقليمية، وإنما كذلك أمام منافستها الكبرى على الساحة الدولية، وهي الولايات المتحدة،

---

(1) حسن مصدق، " الصراع الهندي – الباكستاني حول كشمير: تأثيراته ،امتداداته الاقليمية وانعكاساته الدولية " ، مركز مستقبل الخليج، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر: 2020/4/5 ،تاريخ الاطلاع والتوثيق : 2021/6/15 ، متاح على الرابط : https://gulffutures.org/archives/2791

(2) منتصر حسن دهيرب، "أزمة إقليم التبت وأثرها على العلاقات الهندية الصينية" ، مجلة أورك للعلوم الإنسانية، العدد(2)، كلية التربية، جامعة المثنى، العراق، 2012، ص96.

(3) سالي موفق عبد الحميد ،(التكتلات الاقتصادية الدولية ودورها في الاقتصاد الدولي: مجموعة البريكس انموذجا) ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم السياسة ، جامعة النهرين، العراق، 2017، ص81.

(4) سالي موفق عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص 82.

ودول أخرى في منطقة شرق آسيا، كاليابان وتايوان وكوريا الجنوبية، ترفض ادعاءات بكين المتعلقة بأحقيتها في السيطرة الكاملة على بحر الصين الجنوبي(*)، كما لا يمكن تجاهل نقطة أخرى مهمة وهي الموقف من منظمة الصحة العالمية، التي اتخذ منها الرئيس الامريكي السابق(دونالد ترامب) (2017-2021)، وقفاً عدائياً وقرر قطع علاقات بلاده معها، بسبب محاباتها للصين، سواء فيما يتعلق بتفشي فيروس كورونا أو مكانة تايوان فيها. وتبرز الهند هنا كعامل مهم، إذ من المقرر أن يتولى مرشح هندي منصب رئيس عملية صنع القرار التنفيذي داخل المنظمة؛ ويتعين في هذه الحالة على نيودلهي اتخاذ موقف حاسم إزاء المطالب الأمريكية بإعادة تايوان كمراقب داخل المنظمة، وهو المطلب الذي تعارضه الصين بشدة لأنه يتعارض مع سياسة «صين واحدة» التي تنتهجها الصين، وبالطبع لا ترفضها أمريكا بشكل كلي؛ ولكن تستغلها في تنافسها مع بكين بشكل كبير[1].

الخاتمة:

يعد الصعود الهندي المعاصر أحد أهم التحولات في النظام الدولي في مطلع القرن الحادي والعشرين من وجية نظر العديد من المتابعين في الشأن الدولي، ويأتي جنب إلى جنب مع الصعود الصيني بعده ظاهرة تحول القوة نحو القارة الآسيوية تحت عنوان القوى الصاعدة. كما وتعد الهند مثالاً للدول الأخرى في نهضتها التنموية الفريدة، إذ استطاعت، وقد استطاعت الحكومة الهندية أن توظف نقاط ضعفها وتحويلها الى قوة ، وأن تدخل كل المجالات وتنافس بها، ووصلت إلى إنتاج الأسلحة والتكنولوجيا النووية وصناعات الفضاء والسينما والتلفزيون (بوليوود) كما وتعد خدمات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات واجهة الاقتصاد الهندي كما وإن الهند ستستمر في الصعود في سلم النظام الدولي وصولاً إلى مرتبة القوى الكبرى إذا ما تم توظيف مقتربات القوة بشكل رشيد ومن خلال الاستفادة من الأحداث الدولية والتحولات التي تطرا في التفاعلات الدولية.

(*) بحر الصين الجنوبي: بحر متجزء من المحيط الهادي، يمتد من سنغافورة ومضيق ملقا الى مضيق تايوان، تقدر مساحته بنحو (3,500,000كم2).

(1) نشرة اخبار الساعة ، "التوتر بين الهند والصين .. الاسباب والسياق والانعكاسات" ،(دراسات وتقارير)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، الامارات العربية المتحدة ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ النشر : 2020/8/3، تاريخ ، متاح على الرابط : https://www.ecssr.ae/reports_analysis

نتائج البحث:

1- تبحث الدول بشكل مستمر عن زيادة عناصر واشكال قوتها بشكل لا يتوقف.

2- تمتلك الهند كماً هائلاً من المقومات التي يمكنها ان تجعل منها دولة قوية، ولقد استطاعت أن توفق بين مقوماتها العامة التي تمكنها من لعب دور هام جداً في النظام الدولي.

3- برزت جمهورية الهند كقوة صاعدة ومؤثرة اقليمياً ودولياً، وقد اعتمدت على القوة الناعمة والى جانب القوة الصلبة في تنفيذ سياستها الخارجية ومواجهة التحديات والصعوبات التي تواجهها من جانب آخر.

4- ان الهند تمكنت من الصعود والبروز في النظام الدولي على الرغم من التناقضات التي تعرفها هذه الأخيرة كالفقر والأمية، تقابلها من الجهة الأخرى التنمية والتطور التكنلوجي.

5- ان استخدام الهند لمقوّماتها بأبعادها المختلفة حققت لها مكانة دولية وإقليمية وأصبحت ذات دور فعال ومؤثر في النظام الدولي.

6- تعطي الهند أهمية كبيرة للقطاع الاقتصادي، إذ تمكنت الهند من البروز في الأسواق العالمية.

ومن خلال كل ما تقدم فان الهند تعد واحدة من أبرز القوى الدولية الصاعدة على الساحة العالمية، في ظل النمو المتواصل لقدراتها الاقتصادية والعسكرية والبشرية، وتسعى الهند الى ترجمة هذه القدرات الى تبوء مكانة متميزة على المستويين الإقليمي والعالمي، فضلاً عن محاولتها القيام بدور اللاعب الرئيسي في منطقة جنوب آسيا عبر الترتيبات السياسية والأمنية في المنطقة كافة.